الأستاذة: بوزيدي حفيظة هادف.

المقياس: مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال –أعمال موجهة–

السنة: الثانية.

تخصص: اتصال.

المجموعة الرابعة

الأفواج: 32–34–36.

برنامج المقياس

1–الاتصال. (الالكتروني)

2–الإعلام. (الالكتروني)

3–علوم الإعلام والاتصال

4–الدعاية. (الالكترونية)

5–الإشهار. (الالكتروني)

6–عناصر العملية الاتصالية. (وتطورها حسب تطور العملية الاتصالية والاتصال في حد ذاته)

7–الإشاعة.(الالكترونية)

8–نظرية السلطة. (النظرية السلطوية)

9–الليبرالية. (نظرية الحرية، الرأسمالية، الديمقراطية)

10 -النظرية الاشتراكية. (السوفييتية، الماركسية، الحتمية الاقتصادية)

11-المسؤولية الاجتماعية.

12-النظرية التنموية.

13-نظرية المشاركة الديمقراطية.

توزيع البحوث عن طلبة الفوج 32

1-الاتصال: بلقاسم محمد عدلان، مروان خميسة.

2-**الإعلام:** عبد الغني بن اعمر، نور الدين ياسمين.

3-**الإعلام والاتصال:** بركان ماسينيسا، ياسمين نور اليقين عماني.

4-**الدعاية:** نور الهدى لعمري، بوعنان رميساء.

5-**الإشهار:** إيراتني محمد أنس، عتوسي رانية.

6-عناصر العملية الاتصالية: بوجرادة هدى، شبوط ليديا.

7-**الإشاعة:** طعم الله ندى، شاقر رشيد.

8-**نظرية السلطة:** باي مروة، ذهبية أوكسير.

9-**النظرية الليبرالية:** أحلووي إيمان، بوكرشة عبد الرؤوف إسلام.

10-**المسؤولية الاجتماعية:** رباحي عبد الرحمن، بكوش أسامة، سالمي عبد الرحمن.

11-**النظرية الاشتراكية:** موايسي أسماء، قارة حسين وسام حياة.

12-**النظرية التنموية:** حياة بلحاج، هريكش خلود.

13-**المشاركة الديمقراطية:** بن ناصر أكرم، ماتز أسامة، كري رياض مدين.

توزيع البحوث عن طلبة الفوج 34

1-الاتصال: معلومي منير، حجال ناجي، صالحي فاروق.

2-الإعلام: دهلوم شفيقة، آدم شعيب، شايب تيزيري.

3-الإعلام **والاتصال:** حليش ليليا، غزالي هدى، ملاح أيوب.

4-الدعاية: طرحي سيد علي، بلعمش لطفي، منور أحمد إسلام.

5-الإشهار: يحي ريان، الحفاف منال، بورايب عائشة.

6-**عناصر العملية والاتصالية:** قميلي مدينة، غريب فطومة أمال، زيداني رانيا.

7-الإشاعة: زبيري عبد الحق، مسيلي محمد رضوان.

8-نظرية **السلطة:** لعقاب أكرم، راتني عمر، واكلي رابح، دنبري لطفي.

9-النظرية **الليبرالية:** بن حيزية ثريا، ميزيهيد علية.

10-نظرية **المسؤولية الاجتماعية:** ستيتي زهرة، حيقيرة أميرة، بولجنوج شيماء.

11-النظرية **الاشتراكية:** صخارة سمية، خلاف أيوب، عموري هبة الرحمن.

12-النظرية **التنموية:** ليس بعد

13-المشاركة **الديمقراطية:** ليس بعد

توزيع البحوث عن طلبة الفوج 36

- **الاتصال:** رفيس سفيان، معتوق محمد الأمين، رهان سمر.

2-**الإعلام:** تمار محمد رمزي، مجقان زين الدين.

3-الإعلام **والاتصال:** بغلالي صبرينة، مناس ريمة.

4-الدعاية: دهندي خديجة، محفوظي منال.

5-الإشهار: فراح رشا، أنيس بن فاتح، يحياوي جمال الدين، مليسا.

6-عناصر **العملية والاتصالية**، صالح أسماء، جلال مروى، عمروش غانية.

7-الإشاعة، مقدم محمد وليد، عبد الكريم بلعليلات صحبي رياض.

8-نظرية **السلطة:** قايدي سيرين، بعلي كهينة، بوخالفة مريم.

9-النظرية **الليبرالية:** رمضاني آسيا، طوبال شهيناز.

10-المسؤولية **الاجتماعية:** يحياوي جمال الدين.

11-النظرية **الاشتراكية:** يونس أعمر، منال شعبان، حيرش سارة أميرة.

12-النظرية **التنموية:** فارح لبنى إكرام.

13-المشاركة **الديمقراطية:** ليس بعد.

ملخصات الدروس التي لم يتم تناولها بعد

- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

بعد أن تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات، كان لابد من ظهور نظرية جديدة على الساحة الإعلامية، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة – ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة.

ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة؛ فضلا عن ذلك فإن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.

وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكوا وسائل الإعلام في ظل هذه النظريات ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

- النظرية التنموية:

نظرا لاختلاف ظروف العالم النامي التي ظهرت للوجود في منتصف هذا القرن عن الدول المتقدمة خاصة على صعيد الإمكانيات المادية والاجتماعية، كان لابد لهذه الدول من نموذج إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية (.....)، ويناسب هذا النموذج أو النظرية أو الأوضاع القائمة في المجتمعات النامية، فظهرت النظرية التنموية في ثمانينات القرن العشرين.

وتقوم على الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة "واك برايل" حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن نطاق بُعديْ الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي أشرنا إليها سابقا، وذلك لغياب العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح.

إن المبادئ والأفكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية.

كما أن هذه المبادئ تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات، وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بقدر قليل من الديمقراطية حسب الظروف السائدة إلا أنها في نفس الوقت تفرض التعاون وتدعو إلى تظافر الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية، وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل من نظريات الإعلام الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي.

وتتلخص أفكار هذه النظرية في النقاط التالية:

- إن وسائل الإعلام يجب ان تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السياسة الوطنية القائمة.

– إن حرية وسائل الإعلام ينبغي أن تخضع للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.

– يجب أن تعطي وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه.

– إن وسائل الإعلام مدعوة إلى إعطاء أولوية فيما تقدمه من أفكار ومعلومات لتلك الدول النامية الأخرى القريبة جغرافيا وسياسيا وثقافيا.

– إن الصحافيين والإعلاميين في وسائل الاتصال لهم الحرية في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار.

– إن للدولة الحق في مراقبة وتنفيذ أنشطة وسائل الإعلام واستخدام الرقابة خدمة للأهداف التنموية.

- نظرية المشاركة الديمقراطية:

تعد هذه النظرية أحدث إضافة لنظريات الإعلام وأصعبها تحديدا، فقد برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام، فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما أن هذه النظرية قامت ردا على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية.

فالدول الأوروبية التي اختارت نظام الإذاعة العامة بديلا عن النموذج التجاري الأمريكي كانت تتوقع قدرة الإذاعة العامة على تحسين الأوضاع الاجتماعية والممارسة العاجلة للإعلام، ولكن الممارسة الفعلية لوسائل الإعلام أدت إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب التوجه الصفوي لبعض منظمات الإذاعة والتلفزيون العامة واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية ولمراكز القوى في المجتمع كالأحزاب السياسية ورجال المال ورجال الفكر.

ويعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية" عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهلا للأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والاقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

وترى هذه النظرية أن نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز

قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.

وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع؛ ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقدم فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

وتتلخص الأفكار الأساسية لهذه النظرية في النقاط التالية:

– أن للمواطنين والأفراد والجماعات والأقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها كما لهم الحق أيضا في أن تخدمهم وسائل الإعلام طبقا للاحتياجات التي يحددونها.

– أن تنظيم وسائل الإعلام ومحتواها لا ينبغي أن يكون خاضعا للسيطرة المركزية القومية.

– أن الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية ينبغي أن يكون لها وسائلها الإعلامية.

– أن وسائل الإعلام صغيرة الحجم والتي تتسم بالتفاعل والمشاركة افضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة التي ينساب مضمونها في اتجاه واحد.

– أن الاتصال أهم من أن يترك للإعلاميين أو الصحافيين.